

المنظمة الإستشارية القانونية الآسيوية الأفريقية



وضع ومعاملة اللاجئين

أعدت من قبل
الأمانة العامة لآلكو
29 سي، شارع ريزال
ديبلوماتيك انكليف، تشنكيابوري
نيودلهي – 110021
(الهند)

وضع ومعاملة اللاجئين
(متداول)

المحتويات

3	أولاً.مقدمة.....
	أ.معلومات أساسية 3
4	ب. قضايا للمداولة المركزة في الدورة السنوية الثالثة والخمسين.....
4	ثانياً. التركيز على أفريقيا.....
4	أ.اللاجئين وحالات التشرد في أفريقيا
6	ب.الأولويات في أفريقيا.....
6	ثالثاً. التركيز على آسيا.....
6	أ.اللاجئون وحالات التشرد في آسيا
7	ب.الأولويات في آسيا.....
8	رابعاً. التركيز على الشرق الأوسط.....
8	أ.اللاجئون وحالات التشرد في الشرق الأوسط
9	ب.الأولويات في الشرق الأوسط
10	خامساً. تعليقات وملاحظات أمانة أكو
12	سادساً. الملحق

أ. معلومات أساسية

1. اهتمت المنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية الأفريقية (ألكو) (AALCO) بالقضايا المتعلقة بوضع ومعاملة اللاجئين منذ أن تم إدراج هذا الموضوع في جدول أعمالها في عام 1964 بناء على طلب من جمهورية مصر العربية. داخل ألكو، تمت مناقشة هذا الموضوع بحماس خلال دوراتها السنوية، مما ساهم إلى حد كبير في استكشاف ووضع السياسات التي تأخذ بالحسبان حقوق اللاجئين في الدول الأعضاء. وخلال العمل على متابعة تفويضها، تعاونت ألكو مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR)، بشكل رسمي وكذلك بشكل غير رسمي. وقد صيغ هذا التعاون والمساعدة المتبادلة من خلال التوقيع على مذكرة تفاهم (MOU) بين المنظمين في 23 أيار / مايو 2002. وتنص مذكرة التفاهم على إجراء دراسات مشتركة وتتوخى عقد ندوات وورشات عمل حول الموضوعات ذات الاهتمام المشترك.

2. ومن المهم هنا أن نتذكر السجل المتميز لمساهمات ألكو بشأن قضية حماية اللاجئين. ويشمل ذلك اعتماد "مبادئ تتعلق بمعاملة اللاجئين" في عام 1966 في دورتها السنوية الثامنة، والتي تعرف باسم "مبادئ بانكوك". كما حسنت مزيداً من الدراسات في هذه المبادئ من خلال اعتماد إضافتين. الأولى، والتي اعتمدت في عام 1970 في الدورة الحادية عشر لألكو التي عقدت في أكرا، تضمنت وضع 'حق العودة' لأي شخص كان، بسبب السيطرة الأجنبية، أو العدوان الخارجي أو الاحتلال، وقد تركت له / لها مكان الإقامة المعتاد. علاوة على ذلك، في عام 1987 في الدورة السادسة والعشرين التي عقدت في بانكوك، اعتمدت ألكو "مبادئ تقاسم الأعباء" كإضافة لمبادئ بانكوك لعام 1966. وقد أبرزت هذه المبادئ الاتجاه المتزايد نحو إيجاد حلول دائمة لمشاكل اللاجئين وتقديم المساعدة الدولية لتخفيف عبء تلك البلدان التي تواجه تدفق أعداد كبيرة من اللاجئين. وتمثل ترتيبات تقاسم الأعباء والمسؤوليات، بما في ذلك إعادة التوطين، عنصراً هاماً لإيجاد حلول دائمة لحالات التشرد. وتوفر هذه المبادئ إطاراً قانونياً، والذي، في حين أنه "إيصائي في طبيعته"، يشكل على الرغم من ذلك المبادئ التوجيهية لممارسات الدول في المنطقة الآسيوية الأفريقية. إلا أنها تبقى مرجعيةً وتعبيراً عن قلق المنطقة بشأن اللاجئين.

3. وبصرف النظر عن اعتماد النص المنفح لمبادئ بانكوك عام 2001، تجدر الإشارة هنا إلى مبادرتين هامتين أخريتين لألكو والمتعلقتين بضرورة حماية اللاجئين: "مفهوم إقامة مناطق آمنة للمشردين داخلياً" وإعداد "تسريع نموذجي لشؤون اللاجئين". وفيما يتعلق بمفهوم المنطقة الآمنة (وهي منطقة داخل بلد يمكن للمشردين داخلياً (IDPs) واللاجئين المحتملين الفرار إليها لتأمين المساعدة والحماية)، قد اعتمدت ألكو "إطاراً لإنشاء منطقة آمنة للمشردين في بلدانهم الأصلي" في عام 1995. ويشتمل على نحو عشرين من المبادئ التي تنص على: الهدف من إقامة منطقة آمنة؛ شروط إقامتها؛ إشراف وإدارة المنطقة؛ واجبات الحكومة والأطراف المتنازعة المعنية؛ وحقوق وواجبات المشردين.

4. إلى جانب ذلك، تم تفويض الأمانة العامة لألكو في الدورة الحادية والثلاثين التي عقدت في إسلام آباد، باكستان في عام 1992، بإعداد مشروع تشريع نموذجي بشأن اللاجئين لمساعدة الدول الأعضاء في سن القوانين الوطنية المتعلقة باللاجئين. ووفقاً لذلك، كانت الأمانة العامة قد قدمت "تشريعاً نموذجياً لوضع ومعاملة اللاجئين" إلى الدورة السنوية الرابعة والثلاثين التي عقدت في الدوحة في عام 1995. وشدد المشروع على الحاجة لتوفير حقوق وواجبات اللاجئين؛ وقواعد لتحديد وضع اللاجئ؛ واليات لمعالجة نزوح اللاجئ الخ.

5. كما تجدر الإشارة هنا إلى الدراسة الخاصة التي اضطلعت بها ألكو جنباً إلى جنب مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين حول "مشكلة انعدام الجنسية: لمحة عامة من المنظور الأفريقي الآسيوي والشرق أوسطي"، والتي صدرت خلال الدورة السنوية السادسة والأربعين للدول الأربعة الذكر التي عُقدت في كيب تاون، جمهورية جنوب أفريقيا في عام 2007.

6. يركز تقرير الأمانة العامة لألكو لعام 2014 على مختلف قضايا التشرد الشديد في المناطق الآسيوية، والأفريقية والشرق أوسطية. وقد ساهم عدم الاستقرار السياسي، والعديد من النزاعات الدولية والعرقية والطائفية

المستمرة والجديدة في تشرد أكثر من 30 مليون شخص تقريباً في هذه المناطق. وتحمل البلدان النامية العبء الأكبر فيما يتعلق باللاجئين وبخاصة المشردين داخلياً ("IDP")، ووفقاً للنائب السابق للمفوض السامي لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، الكسندر الينيكوف، إن ما يقرب من ثمانين في المئة من مشردي العالم قادمون من البلدان النامية ويتلقون الرعاية في البلدان النامية. كما تُفاقم الأوضاع الاقتصادية من مشاكل اللاجئين، وتُعقد بذلك إجراءات التوطين وإعادة التوطين. وبسبب هذه الظروف ينبغي دراسة أوضاع اللاجئين والمشردين داخلياً في هذه المناطق.

ب. قضايا للمداولة المركزة في الدورة السنوية الثالثة والخمسين

7. لا يزال العنف المتصاعد في الآونة الأخيرة في أنحاء مختلفة من آسيا وأفريقيا والشرق الأوسط، يُحدث نكسة في حالات اللاجئين، التشرد، وانعدام الجنسية في هذه المناطق. ولذلك واجهت الدول في هذه المنطقة التحدي المتمثل في التعامل مع هذه النكسات والتعامل مع اللاجئين والمشردين داخلياً بطريقة تتماشى مع معايير مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

8. ولذلك ستكون القضية الرئيسية لهذه المداولات حول :

- ما هي التحديات المحددة التي تواجهها الدول الأعضاء في الكو في هذه المناطق؛
- كيف تعاملت البلدان في هذه المناطق مع مختلف القضايا المعنية بحركة اللاجئين والتشرد الداخلي؛
- ما هي المشاكل الخاصة التي لم يتم التغلب عليها؛
- طرق لإيجاد حلول دائمة وراسخة ومستدامة لحالات اللاجئين والمشردين داخلياً في المناطق ذات المشاكل؛ و،
- كيف يمكن تطبيق إعلان بانكوك وكذلك المبادئ التوجيهية الثلاثة عشر للمشردين داخلياً في حالات إشكالية.

ثانياً. التركيز على أفريقيا

أ. اللاجئين وحالات التشرد في أفريقيا¹

9. قد خلقت النزاعات المستمرة والجديدة في دول أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بيئة تُعج بالعنف وانتهاكات حقوق الإنسان مع توقعات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بتشرد أكثر من 300 ألف من اللاجئين وطالبي حق اللجوء الجدد في عام 2014 مقارنة بعام، 2012 (3.4 مليون إلى 3.1 مليون). بالإضافة إلى ذلك، هناك أيضاً عدد متوقع يبلغ 5.4 مليون من المشردين داخلياً، بما في ذلك الأشخاص عديمي الجنسية والعائدين، بحيث يصل المجموع إلى ما يقدر بـ 11 مليون شخص على مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن توليهم الاهتمام في أفريقيا.

10. كما شهدت أفريقيا الوسطى أكثر من 6.4 مليون من المشردين، فقد شهدت جمهورية الكونغو الديمقراطية (DRC) وجمهورية أفريقيا الوسطى (CAR) نزوح أكثر من 750,000 من اللاجئين وحوالي 4 مليون من المشردين داخلياً بسبب النزاعات الداخلية والعنف المستمر. وقد أجبرت حالة عدم الاستقرار المستمرة واستمرار النزاع المسلح في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية أكثر من 450,000 شخص على طلب اللجوء في البلدان المجاورة، ولا سيما بوروندي ورواندا وجمهورية تنزانيا المتحدة وأوغندا، وأدت إلى تشرد ما يقرب من 2.6 مليون شخص داخلياً. ومع ذلك، يعطي إلقاء السلاح من قبل حركة M23 بعض التفاؤل للعودة في جمهورية الكونغو الديمقراطية مع توقع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بتسهيل العودة الطوعية لـ 36,000 لاجئ إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية.

¹ جميع الإحصاءات عام 2014 لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين موجز العمليات القطرية - أفريقيا، متاحة على الموقع: <http://www.unhcr.org/pages/4a02d7fd6.html>؛ '2014 مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين موجز العمليات القطرية - الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA)'، متاحة على الموقع: <http://www.unhcr.org/pages/4a02db416.html>

11. واجهت جمهورية أفريقيا الوسطى الاضطرابات السياسية على مدى عقود. فمنذ كانون الأول / ديسمبر عام 2012، كانت تعاني جمهورية أفريقيا الوسطى من عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي فضلاً عن انعدام الأمن، كما قد شهد الاستيلاء على السلطة بالقوة في آذار / مارس عام 2013 تَعَطُّل الحياة الطبيعية، وانتهاكات حقوق الإنسان، والتشرد الجماعي للسكان. ويُقدر أن أكثر من 000،400 شخص قد شردوا داخلياً، مقارنةً بنحو 000،90 في أوائل عام 2012، في حين فرَّ 000،65 من الأشخاص إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، جمهورية الكونغو، وتشاد والكاميرون، وارتفع بذلك عدد اللاجئين في أفريقيا الوسطى إلى أكثر من 000،220.

12. كما تُواصل النزاعات اجتياح شرق أفريقيا، والسودان، وجنوب السودان، وإريتريا مُحَمَّلة إياها العبء الأكبر من ذلك. وشهدت الصومال فرار أكثر من مليون لاجئ من البلاد، إضافة إلى مليون من المشردين داخلياً. ومع ذلك، قد شهد الاستقرار الحاصل مؤخراً في البلاد مع إنشاء الحكومة الاتحادية الجديدة في عام 2012 عكس الاتجاهات ووقف تيار التشرد في البلاد، مع عودة المزيد من الأشخاص.

13. شاب الوضع في السودان نزاعات جديدة حول حقوق التعدين وانهيار القانون والنظام في منطقة دارفور فضلاً عن استمرار العنف في جنوب كردفان ومناطق النيل الأزرق، وبعث باللاجئين إلى تشاد، مما عكس التقدم المحرز في السنتين السابقتين. حيث سُرد أكثر من 000،300 شخص في النصف الأول من عام 2013 وحده. كما شردت النزاعات العرقية والمشاكل الاقتصادية أكثر من 000،130 من مواطني جنوب السودان في عام 2013.

14. شهد جنوب أفريقيا استقراراً وأمناً نسبياً مع طلب معظم الأشخاص اللاجئين من مناطق أخرى في أفريقيا حق اللجوء في دول جنوب أفريقيا. ومع ذلك، فقد خلق تدفق اللاجئين في هذه المناطق مشاكله الخاصة مع زيادة التنافس على الموارد والفرص الاقتصادية الشحيحة مولداً بذلك الخوف من الأجانب ومستوى معين من العنف العرقي. وتعمل نظم اللجوء الوطنية في هذه المنطقة الفرعية في ظل قيود شديدة على القدرات، وتواجه صعوبات في تحديد الأشخاص المحتاجين للحماية الدولية. في حين وقعت كل البلدان تقريباً في المنطقة الفرعية على اتفاقية اللاجئين لعام 1951، وبروتوكولها لعام 1967 واتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية عام 1969، وقامت معظمها بذلك مع بعض التحفظات فيما يتعلق بحرية التنقل والوصول إلى فرص العمل.

15. وكما هو متوخى في استراتيجية الحلول الشاملة للأنغوليين والتي بدأت في عام 2010، قد أعلنت كل من البلدان التي تستضيف أعداداً كبيرة من اللاجئين الأنغوليين إسقاط صفة اللاجئ عن الأنغوليين الذين وصلوا قبل عام 2002. يستمر تشجيع العودة الطوعية إلى أنغولا. وقد وضعت كل من ناميبيا وجنوب افريقيا وزامبيا أنظمة لمنح الإقامة المؤقتة لأولئك الأنغوليين الذين يستوفون معايير معينة.

16. وفي غرب أفريقيا، لا تزال مالي تشكل المقر الرئيسي للأزمة الإنسانية مع أكثر من 000،350 من المشردين داخلياً و000،175 من اللاجئين في الدول المجاورة مثل بوركينا فاسو، وموريتانيا والنيجر، وذلك بسبب الأزمات السياسية والعسكرية التي حدثت منذ عام 2012. ومع ذلك، فقد جلب التدخل العسكري الدولي في كانون الثاني / يناير عام 2013 ونشر بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لإحلال الاستقرار في مالي (MINUSMA) في تموز / يوليو عام 2013 بوادر تحسن في الوضع العام في البلاد.

17. كما تواجه نيجيريا حالياً تحديات أمنية بسبب الأنشطة الدينية المتطرفة في شمال البلاد. وامتد تأثير الأنشطة المسلحة المستمرة إلى الدول المجاورة، وبخاصة النيجر والكاميرون، حيث طلب أكثر من 000،10 لاجئ نيجيري حق اللجوء حتى الآن.

18. شهدت مصر تدفقاً كبيراً للاجئين وخاصة بسبب إريتريا وإثيوبيا، العراق، الصومال، اللاجئين السودانيين والسوريين، فضلاً عن الفلسطينيين الفارين من الجمهورية العربية السورية (سوريا). وفي أعقاب النزاع الذي اندلع في شمال مالي في عام 2012، وبحلول منتصف شهر آب / أغسطس عام 2013، كان 000،72 لاجئ مالي قد طلبوا اللجوء في موريتانيا. وإضافة إلى ما يقرب من 000،47 لاجئ مسجل في المناطق الحضرية، كان هناك حوالي 000،90 من الصحراويين في مخيمات تندوف (الجزائر).

ب. الأولويات في أفريقيا

19. تخطط مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لبناء بيئة حماية أكثر ملائمة عبر مكافحة توجهات السياسات والمواقف المقيدة التي تستهدف طالبي حق اللجوء واللاجئين المقيمين منذ فترة طويلة من خلال دعم الحكومات لضمان كفاءة نظم اللجوء والأطر المؤسسية القوية، فضلاً عن تقديم المشورة بشأن التشريعات الوطنية المتعلقة باللجوء.²

20. وكما كان الحال في الماضي، لا يزال العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس مصدر قلق رئيسي، وسوف توجه الاستراتيجيات المحدثة لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين للتعامل مع مثل هذا النوع من العنف جهودها في الوقاية والاستجابة. وسيتم إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات النساء والأطفال المشردين وسيؤخذ بالحسبان اختلاف العمر والجنس في أنشطة البرنامج. تشمل الأولويات الرئيسية فيما يتعلق بحماية الأطفال تسجيل وتوثيق الأطفال المشردين عند الولادة؛ المساواة في الوصول إلى التعليم، وخاصة بالنسبة للفتيات؛ والانهاء من تحديد أفضل الفوائد (BID) لغير المصحوبين، والمنفصلين والأطفال المعرضين للخطر؛ والحد من سوء التغذية والوفيات من خلال توفير المزيد من فرص الوصول إلى الرعاية الصحية، والتغذية التكميلية والتغذية العلاجية. وسوف تشمل أنشطة الحماية الهامة مشاريع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لكسب العيش في تشاد، جمهورية الكونغو الديمقراطية، إثيوبيا والصومال بهدف إعطاء النساء والفتيات الوسائل والمهارات اللازمة لإعالة أنفسهن وعائلاتهن. وفي شرق السودان، ستقوم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بتنفيذ استراتيجية إقليمية وخطة عمل للحد من تهريب البشر والاتجار بهم في محاولة لتعزيز حماية الأشخاص المعنيين.

21. شهد 6 كانون الأول / ديسمبر عام 2012 بدء نفاذ اتفاقية الاتحاد الإفريقية عام 2009 لحماية ومساعدة المشردين داخلياً في أفريقيا ("اتفاقية كمبالا"). وكان بدء نفاذ هذه الاتفاقية معلماً رئيسياً لأنه الأداة الإقليمية الملزمة الأولى من نوعها حول التشرد الداخلي. وتقدم الاتفاقية إطاراً قانونياً دولياً هاماً لحماية المشردين داخلياً في أفريقيا. تحدد الاتفاقية الالتزامات ليس فقط بالنسبة للدول الأطراف، ولكن أيضاً بالنسبة للاتحاد الأفريقي، والمنظمات الدولية وأعضاء الجماعات المسلحة، لمنع التشرد وحماية ومساعدة الشعوب في حال حدوثه، وإيجاد حلول دائمة له. وبموجب الاتفاقية، "على الدول التزامات محددة لتخصيص الموارد، واعتماد سياسات واستراتيجيات وسن أو تعديل القوانين الوطنية لضمان منع التشرد وأن يتم حماية المشردين داخلياً ودعمهم حتى الوصول إلى حل مستدام بشأن تشردهم."³ وستواصل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الترويج لتصديق وتنفيذ الاتفاقية من قبل الدول الأفريقية.

ثالثاً. التركيز على آسيا

أ. اللاجئين وحالات التشرد في آسيا⁴

22. لدى منطقة آسيا والمحيط الهادئ واحدة من أكبر حالات اللاجئين في العالم بحيث تمثل المنطقة ما يقرب من ثلث سكان العالم الذين تُعنى بهم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، أو نحو 9.5 مليون شخص.

23. يشكل وضع اللاجئين في أفغانستان أكبر أوضاع اللاجئين الممتد لفترات طويلة في العالم. هناك أكثر من 2.5 مليون لاجئ أفغاني مع 1.6 مليون لاجئ أفغاني مسجل في باكستان وما يقرب من 1 مليون في جمهورية إيران الإسلامية. كما يقدر أنه بالإضافة إلى عدد المسجلين من الأفغان، يقيم ما يقرب من مليون لاجئ أفغاني غير المسجلين

²المرجع السابق.

³بيان من مقرر الأمم المتحدة الخاص بحقوق الإنسان للمشردين داخلياً، تشالوكا بياني، وذلك بمناسبة بدء نفاذ اتفاقية كمبالا، وهي متاحة على

الموقع <http://www.ohchr.org/en/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=12868&LANGID=E>

⁴جميع الإحصاءات عام 2014 لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين موجز العمليات القطرية - آسيا والمحيط الهادئ، متاحة على الموقع

<http://www.unhcr.org/pages/4a02d8ec6.html>

وغير الموثقين في كل من باكستان وجمهورية إيران الإسلامية. وعلى الرغم من الجهود الجارية منذ عام 2002 والعودة الطوعية لأكثر من 5 ملايين من الأفغان إلى أفغانستان، إلا أنه تمت عرقلة هذه الجهود بسبب الوضع الأمني غير المتوقع وعدم وجود فرص للمعيشة والمرافق الأساسية على حد سواء. بالإضافة إلى ذلك، هناك ما يقرب من 600,000 من المشردين داخلياً في أفغانستان.

24. كما أدى النزاع المتصاعد في ميانمار في حزيران / يونيو عام 2012 إلى أعداد كبيرة من الناس المشردين داخلياً وكذلك الفارين إلى تايلاند، بنغلاديش وماليزيا. ولا يزال التوتر بين الطوائف عالياً مع ما يقرب من 140,000 شخص ما زالوا مشردين في ولاية راكين وكذلك أكثر من 800,000 شخص يقدر أن يكونوا من دون جنسية في الجزء الشمالي من ولاية راكين. ومن المحتمل أن يكون الاتفاق للحد من الأعمال العدائية في ولاية كاشين بين الحكومة ومنظمة استقلال كاشين (KIO) قد فتح الطريق لمزيد من جهود السلام حيث تم تشرد نحو 100,000 شخص. ويقدر أيضاً أن أكثر من 230,000 من المشردين داخلياً لا يزالون مشردين في الجنوب الشرقي من ميانمار، في المناطق التي تعمل فيها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

25. تواصل الهند منح اللجوء وتقديم المساعدة إلى ما يقدر بـ 200,000 لاجئ. وفي نيبال، أكثر من 69,000 من أصل إجمالي 108,000 لاجئ من بوتان قد وجدوا الحل الدائم في بلدان ثالثة، وذلك بفضل الدعم المقدم من دول إعادة التوطين وتعاون حكومة نيبال. وفي غضون ذلك، في جمهورية سريلانكا الاشتراكية الديمقراطية، وبعد خمس سنوات من انتهاء النزاع، عاد أكثر من 500,000 مشرد إلى مناطقهم الأصلية، في حين بقي عدد غير محدد من المشردين في أنحاء مختلفة من البلاد. كما اندمج أكثر من 300,000 من اللاجئين من فييتنام في الصين وهم يتلقون الحماية من حكومة الصين.

ب. الأولويات في آسيا⁵

26. في حين يتوقع أن تكون 2014 سنة انتقالية حرجة في أفغانستان بسبب الانتخابات المخطط لها وانسحاب قوات الأمن الدولية، لا تزال الحاجة ملحة لإيجاد حلول مستدامة للاجئين الأفغان المغتربين. ولاستراتيجية الحل لشؤون اللاجئين الأفغان، التي أطلقت في عام 2012، هدف ثلاثي بتيسير العودة الطوعية إلى الوطن، واستدامة إعادة الإدماج ومواصلة الدعم الكافي للاجئين والمجتمعات المضيفة لهم. وفي منتصف عام 2013، وافقت حكومة باكستان على سياسة جديدة للاجئين الأفغان، داعية مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين للمساعدة على خلق الظروف المفضية إلى العودة الطوعية إلى الوطن، مع تعزيز الدعم للمجتمعات المضيفة. وفي غضون ذلك، ستواصل جمهورية إيران الإسلامية تزويد اللاجئين الأفغان بخدمات التعليم، المعيشة والصحة وذلك من خلال مجموعة واسعة من المبادرات. وتقدر مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن نحو 600,000 شخص داخل أفغانستان كانوا قد هجروا من ديارهم بسبب النزاع. وهناك العديد ممن شردوا لأكثر من مرة، وذلك بسبب عدم وجود حماية أو فرص معيشة في مناطق العودة، أو بسبب انعدام الأمن الغذائي أو الكوارث الطبيعية. وسيركز عمل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مع المشردين داخلياً في أفغانستان في عام 2014 في المقام الأول على مساعدة أولئك الذين ما زالوا مشردين بسبب النزاع، ودعمهم حتى يصبحوا قادرين على العودة والاندماج من جديد.

27. توفر عملية بالي بشأن تهريب البشر، والاتجار بالأشخاص والجريمة العابرة للحدود الوطنية ذات الصلة (عملية بالي) وعملية ألماتي في الهجرة المختلطة والحماية الدولية بعض البرامج الإقليمية للحوار والتعاون لحماية فضاء اللجوء ومعالجة تدفقات الهجرة المختلطة.

28. وفي جنوب شرق آسيا، تحت رعاية عملية بالي، استمر تفعيل إطار التعاون الإقليمي للحد من الهجرة غير النظامية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ في اكتساب المزيد من الدفع، كما افتتح مكتب الدعم الإقليمي (RSO) في بانكوك في أيلول / سبتمبر عام 2012 تحت إشراف وتوجيه من الرئيسين المشتركين لعميلة بالي، أستراليا واندونيسيا، وبدعم من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة. ويتكون عنصر الحماية في عمل مكتب الدعم الإقليمي من تبادل المعلومات بشأن حماية اللاجئين والهجرة الدولية، وبناء القدرات الدولية وتبادل أفضل الممارسات، وتجميع الموارد التقنية، وبدء مشاريع تجريبية، أو أنشطة مشتركة مع التركيز على حالات محددة أو

⁵ مكتب آسيا والمحيط الهادئ، التحديث الإقليمي، آذار / مارس عام 2014، متاحة على الموقع <<http://www.unhcr.org/5000139a9.html>>

مواضيع مثل الحركات غير النظامية عن طريق البحر. وفي عام 2013، تم الانتهاء من تأسيس مشروعين هاميين من قبل مكتب الدعم الإقليمي؛ تم عقد اجتماع المائدة المستديرة الإقليمية حول الحركات غير النظامية عن طريق البحر في آذار / مارس عام 2013 ودراسة إقليمية لتخطيط وتحليل وضع حماية الأطفال غير المصحوبين والمنفصلين في جنوب شرق آسيا.

29. وفي 5 حزيران / يونيو عام 2013، عقد المؤتمر الوزاري الثاني حول حماية اللاجئين والهجرة الدولية في ألماني، كازاخستان. حيث نُظِمَ بالاشتراك بين حكومة كازاخستان ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة، وضمَّ المؤتمر مسؤولين حكوميين من تسع دول في آسيا الوسطى والدول المجاورة للبحر في استجابات تعاونية لتحديات الهجرة المختلطة وحماية اللاجئين من خلال تفعيل عملية تشاورية إقليمية. وبناءً على التوصيات الواردة في إعلان ألماني آذار / مارس عام 2011، أقر المؤتمر الوزاري طرائق تفعيل عملية ألماني ووافق على مواصلة تطوير خطة العمل الإقليمية وإطار التعاون الإقليمي كبرنامج للعمل في المستقبل. وتماشياً مع طرائق التفعيل، انتخب المشاركون كازاخستان رئيساً أولاً لعملية ألماني ووافقوا على إنشاء وحدة الدعم، التي من شأنها أن تكون بمثابة الأمانة للعملية.

رابعاً. التركيز على الشرق الأوسط

أ. اللاجئون وحالات التشرد في الشرق الأوسط⁶

30. سبب النزاع في الجمهورية العربية السورية تدهوراً هائلاً في الوضع الإنساني. وتشير التقديرات الحالية إلى أن أكثر من 2.4 مليون لاجئ سوري فروا من البلاد في حين أن هناك أكثر من 6.5 مليون من المشردين داخلياً ليشكلوا عدداً صاعقاً يبلغ 9 ملايين من الأشخاص الذين تعنى بهم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وكان للعقوبات تأثير كبير على الحالة الاجتماعية والاقتصادية في مناطق واسعة من سوريا. انخفضت قيمة الليرة السورية بنسبة تزيد على 50 في المائة منذ اندلاع النزاع قبل عامين. وفي معظم أنحاء البلاد، ترتفع أسعار المواد الغذائية الأساسية والمواد المنزلية، وهناك نقص في غاز الطهي وزيت التدفئة والكهرباء.

31. وفي غضون ذلك، سبَّهم العنف الطائفي في العراق وظهرت الدولة الإسلامية في العراق وبلاد الشام الآن في تردي الواقع المخيف أصلاً للاجئين وحالات التشرد في العراق. تشير أحدث التقديرات من قبل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، اعتباراً من كانون الثاني / يناير عام 2014، أن ما يقدر بـ 400،000 من العراقيين كانوا لاجئين في الدول المجاورة بينما كان ما يقرب من المليون من المشردين داخلياً. ومع ذلك، من المتوقع أن يزداد هذا العدد بطريقة مطردة مع هجمة العنف الطائفي الجديدة وهروب عشرات الآلاف من الناس من الطوائف المسيحية مؤخراً.

32. اعتباراً من عام 2013، بلغ عدد المشردين داخلياً في الجمهورية اليمنية أكثر من 306،000، الغالبية العظمى منهم في المحافظات الشمالية وذلك بانخفاض قدره 21 في المائة عن نهاية عام 2012، وذلك أساساً بسبب عودة ما يقارب الـ 65،000 شخص إلى جنوب اليمن. كما هجرت حركات تشرد جديدة على نطاق صغير في شباط / فبراير عام 2013 نحو 8،000 شخص في محافظات البيدة ودمار. بالإضافة إلى ذلك، تستضيف اليمن أيضاً أكثر من 240،000 لاجئ من دول أخرى. مع ذلك، وعلى الرغم من التحديات، قد أشيد بالضيافة اليمنية تجاه اللاجئين من قبل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين كما أنه، ومن بين المساهمات الأخرى، لا تزال اليمن توفر الأراضي والأمن لمخيم خرز للاجئين، فضلاً عن الوصول إلى نظام الصحة العام والتعليم في المناطق الحضرية.

33. يبقى الوضع خطيراً في غزة وإسرائيل، ودولة فلسطين، حيث ليس لدى مفوضية الأمم المتحدة تفويض في العمل. ويستمر القصف المتزايد لمنطقة غزة في خلق حالة التشرد التي تتطلب الاهتمام. ومع ذلك، فإن وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين (الأونروا) تعمل في المنطقة، بالإضافة إلى عملها في سوريا ولبنان والأردن، في

⁶ جميع الإحصاءات عام ' 2014 لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين موجز العمليات القطرية - الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA)، متاحة على الموقع: <<http://www.unhcr.org/pages/4a02db416.html>>

تقديم المساعدات الإنسانية للاجئين الفلسطينيين. وتشير تقديرات الأونروا في كانون الثاني / يناير عام 2014 أن هناك حوالي 1.2 مليون لاجئ فلسطيني مسجل يعيشون في غزة، مع أكثر من 750,000 آخرين في الضفة الغربية، بالإضافة إلى حوالي 2 مليون يعيشون في الأردن، مع نصف مليون في كل من سوريا ولبنان.⁷

ب. الأولويات في الشرق الأوسط

34. إن الأولويات الرئيسية لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في سوريا هي حالياً الحفاظ على تواجدها من أجل مواصلة أنشطتها في إنقاذ الأرواح، والتي تعد مهمة صعبة بالنظر إلى انعدام الأمن في المنطقة. كما إن توفير الحماية، الرعاية الصحية، المأوى والخدمات الإنسانية الأساسية الأخرى من خلال استمرار التنسيق المشترك بين الوكالات، وكذلك إنشاء قواعد لوجستية ومستودعات يعد أمراً في غاية الأهمية لحماية المشردين داخلياً ورصد الوضع. وعلاوة على ذلك، لا يزال الحد من مخاطر الحماية التي يواجهها الأشخاص المعنيين، ولا سيما التمييز والعنف الجنسي والقائم على نوع الجنس، فضلاً عن المخاطر المحددة التي يواجهها الأطفال يمثل حاجة ملحة. كما أن العنف الذي تواجهه المرأة في مناطق النزاع، فضلاً عن محدودية الموارد الخدمية المتعلقة بالعنف القائم على نوع الجنس والدعم في المنطقة يواصل مفاجمة المشكلة. في حين أن الهلال الأحمر العربي السوري (SARC) لا يزال شريكاً رئيسياً في تخطيط وتسليم المواد غير الغذائية، وتواصل المفوضية تحديد الشركاء المحليين الإضافيين لزيادة وإكمال الانتشار والقدرات.⁸

35. في العراق، ستواصل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تنسيق الاستجابة الإنسانية الدولية للحالة الطارئة للاجئين السوريين والعنف الطائفي والديني الجديد، وسيتم الحفاظ على آلية التنسيق في بغداد، بقيادة مشتركة من قبل المفوضية ووزارة الهجرة والتشرد، مع مشاركة وكالات الأمم المتحدة المعنية والمنظمات غير الحكومية والجهات الإنسانية الفاعلة الأخرى. كما ستقوم المفوضية بالعمل مباشرة مع الشركاء ومؤسسات المجتمع المدني لتعزيز استجابتها للعنف الجنسي والقائم على نوع الجنس، من خلال تحسين الرصد، وزيادة القدرة المكرسة للوقاية وزيادة التوعية، وتعزيز شبكة من الجودة القانونية والطبية والخدمات الاجتماعية أو النفسية الاجتماعية للإحالة.⁹

36. ستعزز المفوضية شراكاتها في دول مجلس التعاون الخليجي. بناءً على الجهود السابقة لتعبئة الموارد، والتي أدت إلى مساهمات غير مسبوقه في الأزمة السورية وعمليات في جميع أنحاء العالم.¹⁰

37. وفيما يتعلق بالوضع في غزة، قد أعلن المفوض العام للأونروا، بيير كراهينبول، ما يلي:

"أصبح [ال] وضع السكاني في غزة ووضع اللاجئين الفلسطينيين هنا لا يطاق بكل ما للكلمة من معنى. كما عمق الحصار غير القانوني لإسرائيلي مستويات الفقر ومستويات البطالة بين الإناث والشباب (بنسبة 65٪ وأكثر من 80٪ على التوالي). ستكون المياه الجوفية في غزة قد تلوّثت بشكل كامل في 3-4 سنوات القادمة مما سيجعل القطاع غير صالح للعيش أساساً. ولكن اليوم، تتضاءل هذه المؤشرات بالمقارنة مع شدة القصف والمخاوف المتعلقة بالأمن والبقاء على قيد الحياة".¹¹

38. كما أكد المفوض العام أن وضع اللاجئين في غزة ووضع فلسطين سوف يستمر بالتدهور فقط، مدفوعاً بسبب القصف، حتى وما لم يتم التوصل إلى حل سياسي. تواصل الأونروا توفير الخدمات الإنسانية التي تشمل التعليم الابتدائي والمهني، الرعاية الصحية الأولية، الإغاثة والخدمات الاجتماعية، البنية التحتية وتحسين المخيمات، التمويل الصغير والاستجابة الطارئة، ولكن التخفيف الحقيقي من حدة محنة اللاجئين الفلسطينيين يمكن أن يحدث فقط باتخاذ قرار حول الوضع.

⁷ الإحصاءات متاحة على الموقع <www.unrwa.org>

⁸ المرجع السابق.

⁹ المرجع السابق.

¹⁰ المرجع السابق.

¹¹ بيان من المفوض العام في 14 تموز / يوليو عام 2014، متاحة على الموقع:

<<http://www.unrwa.org/newsroom/official-statements/commissioner-general-press-briefing-situation-gaza-strip>>

خامساً. تعليقات وملاحظات أمانة ألكو

39. بالإضافة إلى حالات اللاجئين الموجودة من قبل والمستمرة في بلدان مثل أفغانستان وأجزاء من القارة الأفريقية مثل السودان وجنوب السودان، ظهرت أزمات جديدة ومُخيفة في عام 2014 في عدة مناطق، ولكن على وجه الخصوص في الشرق الأوسط. ويُظهر استمرار العنف وعدم الاستقرار وانعدام الأمن في سوريا الناجم عن الحرب الأهلية الدائرة بواحد ضئيلة على الانحسار، كما أدى إلى تشرد أعداد متزايدة بإطراد من الأشخاص الطالبين اللجوء في البلدان المجاورة. بالإضافة إلى ذلك هناك أيضاً انتهاكات إنسانية مستمرة يجري ارتكابها بحق المشردين داخلياً في المنطقة.

40. شهد العراق مؤخراً ظهور الجماعة المسلحة المتطرفة "الدولة الإسلامية في العراق و بلاد الشام"، التي تسعى لملء فراغ السلطة في الحكومة الجديدة كما تسعى جاهدة للتعامل مع الوضع غير المستقر المثير للدهشة ولذي يجلب معه تهديداً حقيقياً بوحشية الإبادة الجماعية. كما يهدد العنف المرتكب من قبل الدولة الإسلامية في العراق وبلاد الشام استقرار وأمن الدول المجاورة مثل الأردن، إسرائيل، فلسطين، لبنان، الكويت، قبرص وتركيا. وتشمل هذه الانتهاكات الجديدة الاختطاف، والاعتصاب والعنف العام المزعوم واسع الانتشار الذي يُرتكب بحق النساء في المنطقة،¹² فضلاً عن مزاعم أخرى تتعلق بالتعذيب والإعدام.¹³

41. في غضون ذلك، لا تزال حالات اللاجئين التي تحدث في إسرائيل ودولة فلسطين، ولا سيما في غزة، واحدة من الحالات التي يتم التغاضي عنها. حيث ساهم القصف عبر الغارات الجوية والصواريخ بخسائر في الأرواح تقرب من 14200¹⁴ وحرركات تشرد كبيرة في الأعمال العدائية الجديدة في غزة مما أدى إلى تفاقم ما أُشير إليه سابقاً من قبل المفوض السامي السابق للمفوضية، أنطونيو جوتيريس باسم "النزاع الوحيد في العالم الذي لا يسمح للناس فيه حتى بالفرار".¹⁵ وقد فرّ ما يقرب من 100،000 لاجئ بالفعل من فلسطين، بينما لم تشهد الأعمال العدائية نزوحات جديدة واسعة النطاق، لا يزال الوضع الإنساني في غزة يزداد سوءاً.

42. كمن التخفيف على المدى القصير من بعض هذه المشاكل في التعاون الدولي بين الدول وكذلك بين الدول والمنظمات والوكالات الدولية مثل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين (الأونروا) على حد سواء لضمان توفير المأوى والمساعدة والمساعدات والسلع الأساسية إلى اللاجئين والمشردين داخلياً في المناطق المتضررة المختلفة من آسيا وأفريقيا والشرق الأوسط. هناك حاجة لتعزيز الآليات المؤسسية داخل الدول المختلفة في هذه المناطق من خلال تدابير مثل تصديق وتنفيذ صكوك مثل اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين، واتفاقية عام 1954 بشأن وضع الأشخاص عديمي الجنسية، واتفاقية عام 1961 بشأن خفض حالات انعدام الجنسية، واتفاقية الاتحاد الأفريقي عام 2009 لحماية ومساعدة المشردين داخلياً في أفريقيا ("اتفاقية كمبالا").

¹² زهراء رضوان وزوي بلومفيلد، "تصاعد العنف ضد المرأة في العراق"، وكالة أنباء إنتر برس سيرفس، 27 حزيران / يونيو 2014، متاحة على الموقع:

<<http://www.ipsnews.net/2014/06/op-ed-surgin-violence-against-women-in-iraq/>>

¹³ روث شيرلوك، "تحث لاهاي على الوحدة في الوقت الذي تبدأ فيه العراق أول هجوم مضاد"، التلغراف، 26 حزيران / يونيو عام 2014، متاحة على الموقع:

<<http://www.telegraph.co.uk/news/worldnews/europe/vaticancityandhollysee/10929292/Hague-urges-unity-as-Iraq-launches-first-counter-attack.>>

¹⁴ ماثيو ويفر وآلان يوهاس، "تقترح مصر وقف إطلاق النار بين إسرائيل وغزة مع اقتراب عدد القتلى من 200 - الحدث اليوم" 14 تموز / يوليو عام 2014، متاحة على الموقع:

<<http://www.theguardian.com/world/2014/jul/14/israel-shoots-down-gaza-drone-live-updates>>

¹⁵ الملاحظات التوجيهية لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 6 كانون الثاني / يناير عام 2009، متاحة على الموقع:

<<http://www.unhcr.org/496355082.html>>

43. وفي هذا الوقت، إنه أيضاً من الجدير بالدول الأعضاء في ألكو إعادة النظر وإعادة التأكيد على مبادئ بانكوك 1966 حول وضع ومعاملة اللاجئين. كما إن للمادة العاشرة من مبادئ بانكوك المتعلقة بتقاسم الأعباء أهمية خاصة.

44. للتكرار، تقترح المادة العاشرة ما يلي:

1. تواصل ظاهرة اللاجئين أن تكون مثار قلق عالمي وتحتاج إلى دعم من المجتمع الدولي ككل من أجل حلها، كما ينبغي أن يُنظر إلى مبدأ تقاسم الأعباء في هذا الإطار.

2. يحتاج مبدأ التكافل الدولي وتقاسم الأعباء إلى أن يطبق تدريجياً لتسهيل عملية إيجاد حلول دائمة للاجئين، سواء داخل منطقة معينة أو خارجها، مع الأخذ بالحسبان أن الحل الدائمة في بعض الحالات قد تحتاج إلى أن تُقام عبر السماح بالوصول إلى اللاجئين في البلدان خارج تلك المنطقة، وذلك بسبب الاعتبارات السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

3. ينبغي النظر إلى مبدأ التكافل الدولي وتقاسم الأعباء على أنه ينطبق على جميع جوانب أوضاع اللاجئين، بما في ذلك تطوير وتعزيز معايير معاملة اللاجئين، وتقديم الدعم إلى الدول في حماية ومساعدة اللاجئين، وتوفير حلول دائمة ودعم من الهيئات الدولية التي تضطلع بمسؤوليات لحماية ومساعدة اللاجئين.

4. وينبغي أن يبرز التكافل الدولي والتعاون في تقاسم الأعباء كلما دعت الحاجة لذلك، من خلال تدابير ملموسة فعالة حيث تتحمل البلدان المتقدمة النصيب الأكبر في دعم الدول التي تحتاج إلى مساعدة، سواء من خلال المساعدات المالية أو المادية (أو) من خلال توفير فرص إعادة التوطين.

5. في جميع الأحوال، احترام المبادئ الإنسانية الأساسية هو واجب على جميع أعضاء المجتمع الدولي. وإن التحقيق الفعلي لمبدأ التكافل الدولي وتقاسم الأعباء يُسهّل إلى حد كبير احترام الدول لمسؤولياتها في هذا الصدد.

45. يتطلب التعامل مع أوضاع اللاجئين في المنطقة الآسيوية الأفريقية تنسيق الجهود من جانب جميع الدول في المنطقة لتعزيز الرعاية الاجتماعية، والسلامة، وبالنتيجة العودة إلى الوطن من قبل اللاجئين الذين يسعون إلى الهروب من النزاع والعنف وغيرها. كما يتطلب بذل الجهود المنسقة على نطاق المنطقة من جميع الدول المعنية لتأسيس هذا النوع من النظم ابتداءً من القمة والتي من شأنها تقديم المساعدة إلى اللاجئين في أكثر الطرق الممكنة فعالية. ويمكن أن يشمل هذا أيضاً تصديق وتنفيذ اتفاقيات اللاجئين، انعدام الجنسية، والمشردين داخلياً ذات الصلة. ويتطلب أيضاً من الدول أن تحترم التزاماتها الدولية، ولا سيما فيما يتعلق باحترام المبادئ الإنسانية وحقوق الإنسان ذات الصلة.

46. قد يكون من الحكمة أيضاً إعادة النظر في المبادئ التوجيهية بشأن التشرّد الداخلي في هذا الوقت ولا سيما باعتبار أن التشرّد الداخلي يشكل نسبة أكبر من نسبة اللاجئين في احصائيات الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين حول "الأشخاص المعنيين"، وبسبب عدم وجود صك قانوني دولي لمعالجة محتتهم. وبطبيعة الحال، لا يقصد بإقامة هذه المبادئ التوجيهية الإخلال بسيادة الدول المعنية، وإنما التأثير على إيجاد حل دائم لمختلف أزمات المشردين داخلياً الضخمة في آسيا وأفريقيا، والشرق الأوسط. قد يكون الالتزام أو تجديد الالتزام بالمبادئ التوجيهية الثلاثة عشر من قبل الدول الأعضاء في ألكو مفيداً لشعوب جميع الدول التي تتأثر حالياً بالتشرّد الداخلي، أو تلك التي قد تواجه ويلات هذه الظاهرة في المستقبل.

سادساً. الملحق

مشروع الأمانة
AALCO/RES/DFT/53/S 3
أيلول / سبتمبر عام 2014

وضع ومعاملة اللاجئين (متداول)

المنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية الأفريقية في دورتها الثالثة والخمسون،

بعد النظر في وثيقة الأمانة العامة رقم 3 AALCO/53/TEHRAN/2014/SD/S؛

وإذ تؤكد من جديد أهمية اتفاقية عام 1951 المتعلقة بوضع اللاجئين (اتفاقية عام 1951)، جنباً إلى جنب مع بروتوكولها لعام 1967، والتي استكملت من قبل اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية لعام 1969، بوصفها حجر الزاوية للنظام الدولي لحماية اللاجئين؛

تُثني على مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) للمساهمة الهامة التي قدمتها من أجل حماية اللاجئين والمشردين داخلياً، ومنذ إنشاء مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين؛

اعترافاً أيضاً بتحقيق معلم في نفاذ اتفاقية الاتحاد الأفريقي عام 2009 لحماية ومساعدة المشردين داخلياً في أفريقيا، والمعروفة أيضاً باسم "اتفاقية كمبالا"؛

1. تقر بالرغبة في تحقيق نهج شامل من قبل المجتمع الدولي لمشاكل اللاجئين والمشردين، بما في ذلك معالجة الأسباب الجذرية، وتعزيز التأهب لحالات الطوارئ والاستجابة لها، وتوفير الحماية الفعالة وتحقيق حلول دائمة؛

2. تهييب بجميع الدول التي لم تقدم على ذلك بعد التصديق / الانضمام إلى، وتنفيذ اتفاقية عام 1951 المتعلقة بوضع اللاجئين وبروتوكول عام 1967 الملحق بها، وكذلك الصكوك الدولية والإقليمية الأخرى ذات الصلة، بما في ذلك اتفاقية عام 1954 حول وضع الأشخاص عديمي الجنسية، واتفاقية عام 1961 بشأن خفض حالات انعدام الجنسية، واتفاقية كمبالا؛

3. توجه الأمانة للبحث، في المستقبل القريب، في إمكانية تنظيم ندوة أو ورشة عمل مشتركة بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين؛ و،

4. تقرر إدراج هذا البند في جدول الأعمال المؤقت في دورتها السنوية الرابعة والخمسون.